الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية -شتمة-

قسم العلوم الاجتماعية

Université Mohamed Khidher- Biskra

Faculté des Sciences Humaines Et sociales

Département des Sciences sociales

السنة الثالثة ليسانس تخصص أنثروبولوجيا

مقياس الأنثروبولوجيا السياسية

محاضرة بعنوان التدرج الاجتماعي وعلاقته بالسلطة السياسية

محاضرة بعنوان التدرج الاجتماعي وعلاقته بالسلطة السياسية

من إعداد:

الدكتورة سعيـــدة شيـــــن

السنة الدراسية : 2019 م – 2020م

*/ تمهيـــد:

يعتبر التدرج الاجتماعي أحد أهم المواضيع التي تبحث فيها الانثروبولوجيا السياسية وهو من الظواهر المعقدة والمثيرة للجدل بين مختلف العلماء والباحثين ماضيا وحاضرا، مما نتج عنه تباين واضح في أساليب معالجته، وسنحاول في هذه المحاضرة التعريف بهذا المفهوم وعلاقته بالسلطة السياسية.

1- مفهوم التدرج الاجتماعي:

يطلق التدرج الاجتماعي على تلك الفوارق الاجتماعية الموجودة في الجماعات الاجتماعية؛ وعلى إثرها يتم ترتيب أفراد المجتمع في درجات متتابعة، وقد تتدخل عدة عوامل في هذا الترتيب أو التدرج والتي منها: الدخل أو الثروة، أهمية العائلة، أو الهيبة وقوة النفوذ في الجماعة والثقافة، وغيرها، وبنا على ذلك يقول الكاتب والصحفي البريطاني ***جورج أرويل George Orwell*** إلى " أنه توجد في كل المجتمعات ثلاثة أنواع من المصادر الاجتماعية ذات القيمة هي: **الهيبة، السلطة، الملكية**، ولا تتوزع هذه المصادر توزيعا متساويا بين الأفراد أو بين الجماعات، أو في مجتمع من المجتمعات، وينشأ التدرج الاجتماعي عندما يكون التمييز بين الأفراد والجماعات هو الأساس في توزيع هذه المصادر القليلة " (زينب حسن زيود، الأنثروبولوجيا علم دراسة الإنسان طبيعيا وإجتماعيا وحضاريا ص282-283).

أما ***اليكس انكلر*** فقد ذهب إلى أن الأفراد في المجتمع يتم ترتيبهم وفق اتجاهين أساسيين، أحدهما يشتمل على عدد من **المعايير الموضوعية** والتي منها (الدخل، التعليم الممتلكات والقوة التي يمتلكها الفرد)، في حين يتضمن الاتجاه الثاني جملة من **المعايير الذاتية** والتي منها المشاعر والأحاسيس التي يحملها الفرد للوضع المنتمي إليه، أو تصورات الأفراد للمكانة التي يحتلها شخص ما.

فالتدرج الاجتماعي إذن ما هو إلا تقسيم المجتمع إلى شرائح وفئات مرتبة في تدرج معين طبقا لعدد من المعايير؛ كالثروة ودور الفرد المالك لها في المجتمع المنتمي إليه، فضلا عن **الوظيفة** التي يشغلها الفرد والتي لها انعكاس على طريقة وأسلوب عيش صاحبها

كنوع السكن، التغذية، الترفيه،... وهذا ما توصل إليه عالم الاجتماع الألماني ***كارل ماركس*** في أن الوضع الذي يحتله الفرد في الإنتاج هو المحدد الرئيس لدرجة الفرد الاجتماعية وترتيبه في السلم الاجتماعي، فالوظيفة التي يشغلها الفرد إذن لها علاقة بخلق التمايز والتباين في المجتمع.

معايير التدرج الاجتماعي

جورج أورويل	اليكس انكلر	كارل ماركس
وجود **مصادر اجتماعية** ذات قيمة هي: - **الهيبة** - **السلطة** - **الملكية**	- وجود **معايير موضوعية** كالدخل، التعليم، الممتلكات والقوة التي يمتلكها الفرد في - وجود **معايير ذاتية** المشاعر والأحاسيس وتصورات الأفراد للمكانة التي يحتلها شخص ما	**الوظيفة:** والتي تحدد أسلوب معيشة الفرد كنوع السكن، التغذية، الترفيه

وبتعدد المعايير المحددة لترتيب الفرد في السلم الاجتماعي؛ اختلفت أشكال التدرج الاجتماعي ومضمونه من مجتمع لآخر حسب طبيعة البناء الاجتماعي ومقوماته الاجتماعية، فضلا عما يسود المجتمع من ترتيب هرمي للقيم، وفي هذا الصدد نستدل بما قاله ***اليكس انجلر*** في أن: "علم الاجتماع لم يشهد خلال منتصف القرن العشرين مشكلة لفتت الأنظار وأثارت كثيرا من الخلط كمشكلة التدرج الاجتماعي". (محمد الجوهري، مقدمة في علم الاجتماع، ص 160). فظاهرة التدرج الاجتماعي هي ظاهرة معقدة متشابكة تعددت فيها المعايير والمحددات فكل عالم أو باحث يفسرها من زاويته الخاصة وانطلاقا من وضع اجتماعي شهده أو يشهده أنيا.

2- علاقة التدرج الاجتماعي بالسلطة السياسية:

أما عن علاقة التدرج الاجتماعي بالسلطة فيمكن القول أن التدرج الاجتماعي بخلقه ذلك التفاوت الذي يسمح بوجود أفراد في قمة الهرم الاجتماعي وآخرين في أدناه؛ من شأنه أن يمنح لأولئك المتواجدين في القمة التحكم والسيطرة الكلية على الدولة، حيث تسيطر الطبقة العليا والتي تحرز مكانها في قمة الهرم الاجتماعي على اقتصاد الدولة ومؤسساتها العسكرية، الإعلامية، الدينية والقانونية، وغيرها، وهذا ما يدل على امتلاك السلطة من قبل هذه الطبقة وتسخيرها لخدمة مصالحها، وهي بذلك تفرض على الطبقة الدنيا تبعيتها لها عن طريق امتلاك خيراتها أو قوة عملها بالقوة والإكراه.

وهذا ما يفسر وجود صراعات واختلالات اجتماعية سببها محاولة الطبقة الدنيا التحرر من قيود التبعية للطبقة العليا والرغبة في التطلع إلى درجات ومراتب عليا في السلم الاجتماعي، مما يوحي لنا أن الصراع الطبقي يعد عاملا هاما لخلق التغيير الاجتماعي ومن ثم تغير وتحول السلطة السياسية، فهو بذلك المحرك الأساسي للتاريخ بفضله تتغير المجتمعات وتتحول لتصل إلى مجتمع لا طبقي كما ذهب لذلك ***كارل ماركس***.

وبتحليل ***ماركس*** للطبقات الاجتماعية كشف على إمكانية تحول كل طبقة إلى جماعة سياسية تعي مصالحها بصفتها جماعة ذات مصالح مشتركة وتناضل لتحقيقها وهذا ما أطلق عليه ماركس الوعي الطبقي، والذي من شأنه أن يحول الطبقة المسلوبة الإرادة –الطبقة المقهورة– إلى طبقة ذات وجود واع –طبقة لذاتها–.

وبالنظر إلى التاريخ القديم نجد في روما عدة طبقات منها طبقة الأشراف أو النبلاء، طبقة الفرسان، طبقة الكهنة ورجال الدين، طبقة العامة، طبقة العبيد، وفي العصور الوسطى أيضا تعددت الطبقات الاجتماعية،... وقد عرفت هذه الأشكال صراعات كبرى من أجل التحرر من القيود والتبعية ممن يملكون القوة والنفوذ والذين هم أصحاب السلطة الحاكمة.

إن ما سبق ذكره يفسر لنا ما طرحه ***جورج بالانديه*** في أن "أغلبية المجتمعات التقليدية ذات الدولة تحفظ المناصب السياسية لأعضاء طبقة حاكمة لا تمثل سوى نسبة ضعيفة من عدد السكان الإجمالي، وقد تكون هذه الطبقة كيانا عرقيا كان قد وحد مجتمعا تعدديا وفرض سيطرته عليه، أو قد تكون جماعة نسب تحتل المكان الأول ضمن مجموعة

من العشائر والأنساب المنظمة، أو أرستقراطية وراثية صاحبة ثقافة مميزة عن ثقافة الأكثرية (جورج بالانديه، الانثروبولجيا السياسية، ص115).

إذا فالسلطة وحسب هذا التصور هي من نصيب طبقة تفرض نفوذها بحجة ما تملكه من قوة ونفوذ أو بما تمتلكه من حكمة ومرونة في معالجة الأوضاع وان كانت غير مألوفة، أو بقوة النسب، أو الوراثة.